

ملخصات الرسائل الجامعية باللغة العربية المجازة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

هيئة التحرير

تواصل مجلة التجديد نشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أحيزت في اللغة العربية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلمية، وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

رسائل الدكتوراه

1- الإمام ابن عاشور ومنهج تعامله مع الأحاديث في تفسيره "التحرير والتنوير"
دراسة نقدية تحليلية

فضلان محمد عثمان

قسم القرآن والسنة، فبراير 2011م

يركز هذا البحث على منهج الإمام ابن عاشور في التعامل مع الأحاديث في تفسيره "التحرير والتنوير". وأتبع الباحث المنهج التحليلي والنقدي. أما المنهج التحليلي فاستُخدم في أمور ثلاثة: الأول في التعريف بالإمام ابن عاشور رحمه الله تعالى، وكتابه "التحرير والتنوير". والثاني في الإبانة عن موقف الإمام ابن عاشور في أبرز قضايا السنة التي تطرق إليها، مثل حجية السنة، واستقلالية السنة بالتشريع،

وتوضيح السنة للقرآن، ومشكل الحديث، وموقفه من الأحاديث المتعارضة والمتوافقة. والثالث في بيان منهج الإمام ابن عاشور في التعامل مع الحديث النبوي الشريف، مثل الاستدلال، والتخريج، والحكم على الحديث، وشرح الحديث. وأما المنهج النقدي فاستخدمه الباحث في القيام بتخريج الأحاديث التي أوردها ابن عاشور عند تفسيره لسورتي الفاتحة والبقرة، وذلك في الفصل الأخير من البحث مع بيان الحكم على تلك الأحاديث. وانتهى الباحث إلى نتائج عدة، منها أن كتاب "التحرير والتنوير" جامع بين فني التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المحمود، وأن ابن عاشور كان أشعريا مالكيًا مُجَلِّلاً للسنة النبوية، متأدبا في استخدام ألفاظ النقاش والرد العلمي، وأن ابن عاشور كان ينقد الأحاديث التي أوردها في تفسيره إذا اقتضى الأمر، وهذا قلما يفعله المفسرون الآخرون خصوصا في الأزمان المتأخرة، وأن كتابه "التحرير والتنوير" لا يخلو من أحاديث غير مقبولة، إلا أنها قليلة جدا بالمقارنة مع الأحاديث المقبولة. وهذا يُطمئن القارئ والمستفيد من الكتاب.

2- التوظيف الحدائي لآيات المرأة وإشكالياته: جمال البنا نموذجاً

كفاح كامل أحمد أبو هنود

قسم القرآن والسنة، أبريل 2011م

يدرس هذا البحث التوظيف الحدائي لآيات المرأة في القرآن وإشكالياته، من خلال جمال البنا باعتباره نموذجاً للتفسير الحدائي لآيات المرأة. وقد انطلق البحث من مشكلة كون هذا التيار له آراؤه المغايرة لإجماع العلماء في فهم وتفسير آيات المرأة في القرآن، وله منهجيته المخالفة للمنهجية السديدة في تفسير القرآن، مما كان له أثر واضح في توجيه الكثير من معاني كتاب الله عزّ وجل المتصلة بالمرأة، وبناء أحكام شرعية تظلمها التُّكَّارَةُ والغرابية، وتشكيل قيم وتصورات مخالفة للبناء القيمي الإسلامي للمرأة المسلمة. ولما كان جمال البنا من الشخصيات الحدائية ذات التأثير الواضح اليوم

على الساحة الفكرية والإعلامية، كان لا بد من دراسة موضوعية تبرز الحق والباطل في تفسيره للآيات المتعلقة المرأة. وقد اعتمدت الباحثة من حيث المنهجية على منهجين: الأول المنهج الاستقرائي؛ حيث تم جمع أقوال التيار الحدائثي حول النص القرآني بالإضافة إلى أقوال جمال البنا وآرائه في قضايا المرأة من مصادرها. أما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي النقدي؛ حيث انصبَّ جُهد الباحثة بعد الجمع على التحليل والنقد لتلك المعلومات التي جُمعت، ومن ثمَّ مناقشتها، واستخلاص النتائج منها. وجاءت هذه الدراسة في قسمين؛ كان القسم الأول تعريفاً بالتيار الحدائثي، ونظرته إلى القرآن وأدواته النقدية، ومنهجه في تناول موضوعات القرآن. والقسم الثاني كان عن جمال النبا حياته وشخصيته، ومنهجه في التعامل مع القرآن، ثم منهجه في تفسير الآيات التي تتناول قضايا المرأة، وبيان الأحكام الشرعية، والقيم الأخلاقية المترتبة على تفسيره للآيات. وقد خُتمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والنتائج التي توصلت إليها الباحثة، والتي كان على رأسها أن هناك انحرافاً بيناً في المنهجية الحدائثية عموماً، ومنها منهجية جمال البنا في تفسير القرآن الكريم، ومن خلال المقارنة بين المنهجية السديدة في التفسير ومنهجية البنا، تبنت طبيعة الأخطاء التي وقع فيها جمال البنا في هذا الاتجاه، ثم قدمت الباحثة نقداً تقويمياً للرؤية الحدائثية للمرأة، وكشفت عن الآثار المترتبة على هذه الرؤية على مكانة المرأة في الحياة، وعلى الأدوار الوظيفية المنوطة بها في الحياة، وعلى التشكيل الثقافي والحضاري للمرأة المسلمة الذي أراده القرآن الكريم لها.

3- الفتاوى الشرعية وإشكالية الثبات والتغيير: دراسة تطبيقية في الواقع الماليزي

إروان بن محمد صبري

قسم الفقه وأصول الفقه، يناير 2011م

هذا البحث يدرس قضية تغيّر وعدم تغيّر الأحكام والفتاوى الشرعية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والاستنباطي بوصف حقيقة الموضوع، وتتبع أقوال العلماء عنه ودراستها، ثم الخروج بنتيجة معقولة مقبولة. وإلتزام هذا البحث أيضاً، فإنه لا يناقش من جانب نظري فقط، بل يناقش أيضاً من جانب تطبيقي، وذلك بدراسة وتحليل القضايا المتعلقة بتغيّر الفتاوى في ماليزيا. فقد تمّ تحليل ودراسة آراء العلماء الماليزيين باستخدام المنهج التحليلي النقدي. وفي هذا البحث تمّ تحديد مجال الدراسة في خمس قرارات أصدرتها لجنة الفتوى الوطنية ولجنة الفتوى بالولايات وتشمل تلك القرارات جوانب العقيدة والعبادات والمعاملات. وقد استنتج الباحث أن عوامل تغيّر الفتوى في الواقع الماليزي كانت تنبني على الأوضاع والأحوال المتباينة والمصالح المختلفة والعتور على معلومات إضافية جديدة بجانب الاختلاف في الاجتهاد.

4. قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة" وأثرها في فقه المعاملات المالية المعاصرة

عبد الله بن قاسم بن محمد البزار

قسم الفقه وأصول الفقه، يونيو 2011م

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً في التشريع الإسلامي، وهو قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"، الذي تمت دراسته من خلال محورين رئيسيين: نظري تاريخي، وعملي تطبيقي. وقد اعتنى الباحث في المحور الأول بالتحليل التاريخي والمفاهيمي للقاعدة المذكورة، سعياً لاستجلاء أسسها النظرية ومؤيداتها الشرعية والعقلية، وبيان تطوراتها من الناحيتين المفاهيمية والمصطلحية، فقد جرت صياغتها تأصيلاً لها وتعبيراً عنها من قبل علماء الفقه والأصول في خمسة من المذاهب الفقهية الإسلامية. واتبع الباحث في هذا المحور منهجاً جامعاً بين التتبع الاستقرائي، والتحليل التاريخي، والمقارنة والترجيح. أما المحور الثاني فقد جرى التركيز فيه على بيان الأثر الفقهي التطبيقي لقاعدة "الأصل في

الأشياء الإباحة" في مجال المعاملات المالية المعاصرة، وذلك من خلال النظر في خمس مسائل أساسية ذات شيوخ كبير في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في العالم الإسلامي، وهي بيع المراجعة للآمر بالشراء، وبيع التقسيط، وبيع العينة، وبيع التورق، وبيع التورق المصرفي المنظم. وقد أُتبع في هذا الجانب منهجٌ يجمع بين الوصف والتحليل للاجتهادات الفقهية من خلال المناقشة والنقد والتقويم والترجيح، وذلك في ضوء الأصول النظرية والأسس الشرعية التي تم بيانها في المحور الأول. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن هناك جملة من الضوابط الشرعية التي يرى الباحث ضرورة الالتزام بها في التمويل على القاعدة المذكورة لإجراء ما يستجد من أوضاع الحياة المعاصرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها الكلية. وأن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة، والأصل في الشروط والمعاملات عموماً الصحة والإباحة واللزوم. وأن المراجعة للآمر بالشراء القائمة على أساس الوعد غير الملزم جائزة، ورجح عدم الجواز في المراجعة للآمر بالشراء القائمة على أساس الوعد الملزم للطرفين أو أحدهما كما هو مطبق في كثير من المصارف، وأن التقسيط البسيط جائز بالإجماع. وأما التقسيط القائم على أساس أن يكون الثمن المؤجل للمبيع أكثر من الثمن الحال له، فقد رجح الباحث الإباحة في صور التقسيط القائمة على أساس بيع السلعة بأكثر من سعرها الحال بثمنٍ كليٍّ لأجل النسبية، والمنع في الصور القائمة على أساس تخيير المشتري بين الشراء بالنقد أو النسبية، ورجح الباحث تحريم بيع العينة، وأن التورق البسيط حكمه الإباحة بشروط، وأن القول بتحريم التورق المصرفي المنظم كما هو مطبق هو الراجح، مع ميل الباحث إلى إمكانية إباحته بشروط بحيث يكون في صورة لا يفترق فيها عن التورق العادي.

5- المشترك اللفظي في اللغة العربية وأصول الفقه (دراسة وصفية تحليلية مقارنة)

فاطمة سويان مي

قسم اللغة العربية، فبراير 2011م

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المشترك اللفظي لدى علماء اللغة وعلماء أصول الفقه قديماً وحديثاً، ولدى علماء الغرب، وبيان آثار المشترك اللفظي في اللغة العربية ولاسيما في استنباط الأحكام الشرعية، ثم تحليل بعض الأمثلة للمشارك اللفظي في مجالي اللغة العربية وأصول الفقه. وتبرز هذه الدراسة مساحة الاختلاف والاتفاق بين علماء اللغة وعلماء الأصول في المشترك اللفظي، وذلك بالتحليل والمقارنة. ولتحقيق الأهداف التي يرمي اليها، فإن هذه الدراسة تعتمد على المنهج الاستقرائي بتتبع المعلومات المدونة في المشترك اللفظي في اللغة العربية وأصول الفقه، وكذلك بتتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على الدراسات السابقة في وصف المشترك اللفظي في هذين المجالين، ومناقشة آراء علماء اللغة وعلماء الأصول في وقوع المشترك اللفظي. وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها ما يأتي: (1) إن المشترك اللفظي يؤدي دوراً مهماً في اللغة العربية واستنباط الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية والنبوية، ومعرفة المقاصد الشرعية. (2) إن مفهوم المشترك اللفظي لدى علماء الأصول أكثر دقة وتفصيلاً من مفهومه عند علماء اللغة، لأن علماء الأصول لم يكتفوا بحده فقط، بل وضعوا له قيوداً وشروطاً. أما علماء اللغة فإن الأمر عندهم أكثر اتساعاً. (3) إن نماذج المشترك اللفظي في الأفعال في اللغة العربية وأصول الفقه محدودة جداً، وما استطاعت الباحثة أن تجد كثيراً من الألفاظ لهذا النوع، لكنها وجدت كثيراً من الألفاظ المشتركة في الحروف والأسماء سواء أكانت في اللغة العربية أم في أصول الفقه. (4) إن اشتراك الألفاظ في المعاني المختلفة قد يؤدي بعلماء اللغة وعلماء الأصول والفقهاء إلى الاختلاف في فهم النصوص القرآنية والحديثية، ومن ثم الاختلاف في الأحكام الشرعية الفرعية التي استنبطوها من هذه النصوص.

رسائل الماجستير

1- إدارة الأزمات الاجتماعية في سورة النور حادثة الإفك نموذجاً

صباح سعيد العريفي

قسم القرآن والسنة، مارس 2011م

يهدف هذا البحث إلى دراسة منهج القرآن في إدارة الأزمات الاجتماعية وخصوصاً أزمة الإفك التي ذكرتها سورة النور بشكل تفصيلي. ولقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي ثم المنهج التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة. وكان من نتائج هذه الدراسة الهامة وجوب حفظ الأمة من جريمة الزنا وسد كل الذرائع التي تقود إليه، كما أثبتت الدراسة أن سوء الظن بالعباد وعدم الثبوت توقع الأبرياء في التهمة والشك وهذا من أهم مقاصد سورة النور، إذ لا بدّ من إجماع الأمر لأهل الاختصاص قبل نشر الأخبار لأن يتقفها المنافقون ومرضى القلوب.

2- دور الرهن في إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية

عثمان بن إبراهيم غرغردو

قسم الفقه وأصول الفقه، فبراير 2011م

تقوم المصارف الإسلامية بدور هام في النشاط الاقتصادي لما تحاول تحقيقه من الأهداف السامية، ومع ذلك، ما زالت تتعرض لكثير من المخاطر التي تهدد كيانها، ممّا يدعو إلى تضافر الجهود لوضع السبل المناسبة لمواجهة هذه المخاطر. ومع أن هناك العديد من الكتابات التي تناولت موضوع المخاطر، إلا أن الحاجة للبحث فيه ما زالت قائمة، فجاءت هذه الدراسة في تكييف الرهن كأداة لإدارة المخاطر وتخفيفها في المصارف الإسلامية. وقد ركّز البحث على إبراز حقيقة الرهن وأحكامه فيالفقه

الإسلامي؛ مع عناية خاصة بدراسة أقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم انتفاع المرهن بالعين المرهونة. كما تناول الصور المستجدة من الرهن وأحكامها الشرعية، وتناول كذلك مفهوم المخاطر وأنواعها والمراد بإدارتها لدى المصارف، ثم إبراز دور الرهن في إدارة هذه المخاطر وتخفيفها، وتعرض البحث لتجربة بعض المصارف الإسلامية في ماليزيا في تطبيق الرهن في هذا الغرض. وقد سلك البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال تتبع أحكام الرهن في الفقه الإسلامي، وجمع ما كتب في موضوع المخاطر وإدارتها، ثم مقارنة للآراء الفقهية المختلفة حولها ومناقشتها. كما اعتمد البحث على دراسة ميدانية عن طريق أسئلة الاستبيان من أجل الوقوف على النماذج التطبيقية للرهن في بعض المصارف الإسلامية، ثم تحليل هذه التطبيقات في ضوء الفقه الإسلامي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المصارف تطبق أحكام الرهن وفقاً للشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تتعامل مع بعض صور الرهون المستجدة، ولا تتفجع بالرهون أثناء الرهن، وقد توصلت البحث إلى جواز التعامل بتلك الرهون، وجواز الانتفاع بالرهون أثناء الرهن إذا تحققت شروطه.

3- الأجرة على الضمان: شركة تأمين الودائع الماليزية نموذجا

محمد الشريف العمري

قسم الفقه وأصول الفقه، فبراير 2011م

يركز هذا البحث على موضوع أخذ الأجرة على الضمان، وهي مسألة معاصرة أثارت الكثير من النقاش. تعرض البحث في البداية إلى مفهوم الأجرة والضمان لغة واصطلاحاً ثم مفهوم الضمان في لغة الفقهاء من مختلف المذهب والمدارس الفقهية، ثم الضمان من القرآن والسنة. وبعد ذلك قدم عرضاً مفصلاً للآراء الفقهية في مسألة أخذ الأجرة على الضمان التي هي محور البحث، فعرض في البداية لرأي المانعين لأخذ

الأجرة على الضمان وأدلتهم - وهم الفقهاء القدامى وكثير من المعاصرين - ومناقشتها، ثم رأي المجزين لأخذ الأجرة على الضمان وأدلتهم - وهم بعض المعاصرين - ومناقشتها. وخلص الباحث من المناقشة إلى ترجيح رأي المانعين لأخذ الأجرة على الضمان. هذا من الناحية النظرية أما من الناحية التطبيقية فقد عرض لتجربة شركة تأمين الودائع الماليزية بحيث تم مناقشتها من الناحية الشرعية في ضوء ما توصل إليه البحث في الجانب الفقهي، فخلص البحث إلى أن الأساس الشرعي الذي اعتمدت عليه الشركة الأجر على الكفالة لم يجزه العلماء. وختم البحث بعرض نموذج بديل لضمان الودائع المصرفية يكون موافقاً للشريعة الإسلامية، بحيث أنه يبنى على التكافل والتعاون. وسلك البحث لدراسة الموضوع المنهج الاستقرائي والتحليلي لتتبع آراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين وتحليلها، وكذا منهج المقارنة والترجيح للموازنة بين الآراء الفقهية المختلفة والترجيح بينها، ثم المنهج التحليلي النقدي لتقييم شركة تأمين الودائع الماليزية.

4- بيع الدين وأثره في الأسواق المالية

بن عوالي محمد الشريف

قسم الفقه وأصول الفقه، أبريل 2011م

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع بيع الدين وأثره في الأسواق المالية. وتناولت هذه الدراسة مفهوم بيع الدين وصوره في الشريعة الإسلامية وما يتعلق به من أقسام في نظر الفقهاء وخصائصه التي يتميز بها عن غيره، وتوضيح علاقته بالقرض. وتطرق الباحث إلى بيان أثر أدوات الدين في الأسواق المالية التقليدية، والذي كان سبباً في تدهورها. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يتمثل في تتبع جزئيات الموضوع في الكتب المتعلقة بعنوان الدراسة للفقهاء والمؤلفين المتقدمين والمتأخرين وفي الدراسات المعاصرة، وتناولت أيضاً المنهج التحليلي

وذلك بدراسة الموضوع وتحليله من أجل رفع الغموض وتوضيح الصورة التقليدية، واعتمد الباحث أيضا على المنهج المقارن وذلك بمقارنة آراء وأقوال العلماء المتقدمين والمعاصرين وبيان الرأي الراجح. وتوصلت الدراسة بعد ذلك إلى ضرورة إنشاء أسواق مالية إسلامية بشقيها سوق النقد وسوق رأس المال في كل دول العالم الإسلامي، والذي يتم التعامل فيهما بأصول ثابتة وواضحة وفق الضوابط الشرعية.

5. الضوابط الشرعية للعقود المالية المركبة: المشاركة المتناقصة أنموذجا

محمد الأمين محمد سيلا

قسم الفقه وأصول الفقه، فبراير 2011م

يسعى هذا البحث إلى القيام بدراسة فقهية تأصيلية تطبيقية للعقود المالية المركبة من خلال المشاركة المتناقصة، مستهدفاً معرفة أنواع العقود المالية المركبة، معرفة دقيقة ببيان أقوال أهل العلم في المال وفي هذه العقود، والوقوف على حقيقة أحكامها الشرعية واختيار أرحح الأقوال فيها، ومعرفة حقيقة التركيب وأسبابه في العقود، وتوضيح الفرق بين العقود المركبة والعقود غير المركبة. ثم يتبع ذلك تفصيل القول في ضوابط العقود المالية، والوقوف على حقيقة المشاركة المتناقصة، وأقسام التمويل بالمشاركة، وبيان صور المشاركة المتناقصة، والمراحل العملية التي تمر بها المشاركة المتناقصة، وبيان الحكم الشرعي الخاص بها، مع اختيار القول الراجح، وشروط التعامل بالمشاركة المتناقصة، وضوابطها، وبيان الصورة التطبيقية للعقود المالية المركبة على المشاركة المتناقصة. منهج البحث يتكوّن من المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والمقارنة بين الآراء مع المناقشة. ومن فوائد البحث أن المشاركة المتناقصة ممّا يقرُّ به الشرع. ومن توصياته أن يعيد المشايخ الفضلاء النظر في حكم المشاركة المتناقصة، لأنه لا يشبه بيع العينة وبيع الوفاء ولا بيعتين في بيعة.